

قضايا

كشفت مصادر صحفية عن توجّه الرياض وطهران إلى عقد جولة محادثات ثانية في بغداد، ليتقاطع الأمر مع قول ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان أن بلاده «تطمح إلى علاقات إيجابية مع إيران، رغم الخلافات الكبيرة معها». ما دوافع هذه المفاوضات؟ أية مواضيع مطروحة؟ هنا تقدير موقف للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشأنها

دوافعها وفرص نجاحها

المباحثات السعودية الإيرانية



خلال الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، سبتمبر 2015 (حظا كزاريه/فرانس برس)

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كشفت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في الأول من أيار/ مايو 2021 عن توجه إيران والمملكة العربية السعودية إلى عقد جولة ثانية من المباحثات غير العلنية بينهما في العاصمة العراقية، بغداد، على مستوى السفراء، وكانت صحيفة فايننشال تايمز نقلت يوم 18 نيسان/ أبريل 2021 عن مسؤولين عراقيين قولهم إن جولة مباحثات سرّية سعودية - إيرانية عقدت على مستوى أمني بوساطة عراقية في بغداد، وذلك في 9 نيسان/ أبريل 2021. وذكرت وكالة رويترز أن الوفد السعودي ترأسه رئيس المخابرات، خالد بن علي الحميدان، أما الوفد الإيراني فترأسه سعيد عرفاني نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. ومع أن الطرفين، السعودي والإيراني، لم يصدرا تأكيداً أو نفيًا رسميين حول هذه المباحثات، فمن الواضح أن اللقاء عقد فعلاً، وأن لدى البلدين دوافع قوية في اتجاه تهدئة التوتر بينهما في هذه المرحلة تحديداً، كما لمح إلى ذلك ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في مقابلة تلفزيونية، قائلاً إن بلاده «تطمح إلى علاقات إيجابية مع إيران، رغم الخلافات الكبيرة معها».

جذور الخلاف السعودي - الإيراني

تعود جذور الخلافات السعودية - الإيرانية إلى عام 1979، حين أعلنت الرياض دعمها لنظام الشاه محمد رضا بهلوي في مواجهة موجة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت ضده أواخر عام 1977، وانتهت بإطاحة نظامه في عام 1979. وازداد التوتر مع إعلان النظام الجديد في طهران نيته تصدير الثورة إلى دول الجوار، وإطاحة الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. لذلك، دعمت السعودية العراق في حرب السنوات الثماني مع إيران (1980 - 1988)، كما حصلت مواجهات عسكرية مباشرة بين الرياض وطهران. ففي حزيران/ يونيو 1984 أسقطت السعودية طائرتين إيرانيتين اخترقتا مجالها الجوي. وبلغ التوتر بين الطرفين ذروته خلال موسم الحج في عام 1987، عندما أدت احتجاجات حجاج إيرانيين رفخوا شعارات سياسية إلى مقتل أكثر من 400 شخص، بينهم 275 حاجاً إيرانياً و85 شرطياً سعودياً. وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين تحسنت مع إدارة الرئيس الإسلامي محمد خاتمي (1997 - 2005) فإنها توترت بشدة بعد الغزو الأمريكي للعراق، خصوصاً في عهد إدارة الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005 - 2013)، حيث اتهمت السعودية إيران بمحاولة السيطرة على العراق من خلال المليشيات والقوى السياسية الحليفة لها. كما اتهمت السعودية إيران بدعم التمرد الحوثي في اليمن، الذي سيطر على العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014. فتدخلت السعودية عسكرياً في آذار/ مارس 2015، لتقطع الطريق على زحف الحوثيين في اتجاه عدن، بعد إطاحة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في صنعاء، وعلى الرغم من أن المملكة لم تعلن رفضها صراحة الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إدارة الرئيس باراك أوباما مع إيران عام 2015، فإنها، في الحقيقة، عارضته ضمناً، خصوصاً أن الاتفاق لم يأخذ في الاعتبار برنامج إيران الصاروخي وسببساتها الإقليمية، وقد نظرت إليه الرياض أنه يعزّز وضع إيران السياسي والاقتصادي.

وفي مطلع عام 2016، قرّرت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك بعد أن اقتحمت حشود غاضبة السفارة السعودية في طهران، وأحرقت القنصلية السعودية في مدينة مشهد، رداً على إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي، نمر النمر، الذي اتهمته الرياض بإثارة التفرقات الطائفية والخروج على النظام العام. ومثل وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في واشنطن عام 2016 عامل توتر إضافياً في العلاقات بين الرياض وطهران. وأبدت السعودية ارتياحاً إلى مواقف إدارة ترامب نحو إيران، بما في ذلك قراره الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على طهران، والتي شملت حظر تصدير النفط الإيراني، وعزل إيران عن النظام المصرفي العالمي. وفي أيار/ مايو 2019، سعت السعودية إلى حشد العالم الإسلامي وراءها من خلال استضافتها ثلاث قمم مقرّامة، خليجية وعربية وإسلامية، في مكة، لمواجهة إيران بعد أن استهدفت هجمات، يُعتقد أن إيران وراءها، مصالح نفطية سعودية، بما فيها ناقلات تحمل النفط السعودي. لكن السعودية أخذت تميل إلى التهدئة مع إيران في الشهور الثلاثة الأخيرة على نحو مهد للقاء الأمني الذي تناولته وسائل الإعلام العالمية في بغداد، في نيسان/ أبريل 2021.

دوافع التغير في الموقف السعودي مثلت خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية

نفسها لاعباً رئيسياً في الأزمة اليمنية، وتجد لها موقعاً على طاولة المفاوضات. ولا شك في أن لها دوراً في اليمن، ولكن الاعتراف بها رسمياً طرفاً في الحل أمر آخر، إذ يكرس وجودها في الجزيرة العربية، فهل ترضى السعودية بذلك؟

دوافع العراق

عقدت المباحثات السعودية - الإيرانية في بغداد بناءً على وساطة عراقية، بادر إليها رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الذي أجرى محادثات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الرياض، في آذار/ مارس 2021، علماً أن الكاظمي زار طهران في عام 2020 وعبر عن رغبة بلاده في القيام بدور وساطة بين إيران والدول العربية. وتحول العراق في عهد إدارة ترامب إلى ساحة لتصفية الحسابات بين إيران وخصومها، حيث قتلت الولايات المتحدة قائد فليق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، في مطار بغداد، في كانون الثاني/ يناير 2020، وردت طهران بقصف قاعدة عين الأسد التي تتمركز فيها قوات أميركية غرب العراق. ويرى الكاظمي، فضلاً عن رغبته في عزل العراق عن الصراعات الإقليمية، أن تحييد معارضة الفصائل والمليشيات الموالية لإيران سياسة الانفتاح تجاه العالم العربي يصبح ممكناً، إذا خفّت التوترات بين إيران والدول العربية. لذلك يقود الكاظمي مساعي للوساطة أيضاً بين إيران وكل من مصر والأردن، شركاء العراق الحدد في كتل اقتصادي يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الثلاث، ويبدو أن الولايات المتحدة تدعم مساعي رئيس الوزراء العراقي في هذا الاتجاه، باعتباره السبيل الوحيد أمام تحقيق استقرار العراق وموازنة النفوذ الإيراني فيه.

اتفاق المفاوضات

ترى التصريحات الإيجابية التي أطلقها أخيراً ولي العهد السعودي تجاه إيران، وتصريحات وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، خلال لقائه المناطق باسم الحوثيين ورئيس وفدهم المفاوض، محمد عبد السلام، في سقط، «أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد للأزمة في اليمن». وتزامن تلك التصريحات مع المساعي السياسية للولايات المتحدة والأمم المتحدة لوقف الحرب، وفتح الباب أمام أول فرصة حقيقية لإحراز تقدم في الصراع المستمر منذ ست سنوات، لكن، نظراً إلى عمق الخلافات بين البلدين وتعدد أسبابها يصعب توقع حصول تقدم سريع في المفاوضات بينهما، كما أن علاقاتهما، بما فيها احتمال إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام 2016 وإعادة فتح السفارات، ستكون مرتبطة بمدى التقدير الذي تحقّقه مفاوضات الملف النووي الإيراني في فيينا. لكن في كل الأحوال، كبرى باقتصاد الحرس الثوري الذي صنّفه الرئيس ترامب في نيسان/ أبريل 2019 باعتباره منظمة إرهابية. ويعتمد الحرس بالأساس على تجارة النفط، ليحصل على تمويله الخاص من خارج ميزانية الحكومة. لهذه الأسباب، تأمل إيران في أن تقنع السعودية بالأخذ بموقفاً سلبياً من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، وحتى دعم مفاوضات فيينا، إذا أمكن. والواقع أن إيران تحاول، منذ عام 2015، أن تكزس

وقف دعمها الحرب في اليمن، ورفع جماعة الحوثي من قائمة الجماعات الإرهابية، ليردوا على المبادرة السعودية بتصعيد هجماتهم في اليمن ودخل الأراضي السعودية، فشنوا هجوماً واسعاً ليسيروا على محافظة مأرب الغنية بالنفط، وهي آخر المحافظات الشمالية الخارجة عن سيطرتهم، كما صعدوا هجماتهم على المطارات والموانئ ومنشآت النفط السعودية. وتزعم السعودية أن لإيران دوراً في التصعيد الحوثي الأخير. وتؤكد هذا الزعم تصريحات نائب قائد فليق القدس في الحرس الثوري الإيراني، رستم قاسمي، بخصوص تقديم إيران أسلحة للحوثيين ووجود مستشارين عسكريين إيرانيين في اليمن يدعمون جماعة الحوثي.

وتعد الخطوة السعودية في اتجاه إيران أيضاً استجابة لرغبة أميركية في خفض حدة التوتر بين البلدين، والتي تعد مركزية في سياسة واشنطن التي تسعى إلى تقليل أخطائها في المنطقة من خلال خفض التوتر فيها عبر تحسين العلاقات السعودية - الإيرانية، وإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، حتى تتمكن واشنطن من التركيز على التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي حدتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنها تتمثل بالصين وروسيا، إضافة إلى قضيتي التغير المناخي وانتشار الأوبئة وغيرها.

دوافع إيران

إذا كانت الرغبة في الخروج من المستنقع اليمني، وتوقف الدعم الأميركي للحرب، السببين الرئيسيين اللذين جعلتا السعودية تغير خطابها نحو إيران، وفتح الباب أمام مباحثات معها، فإن مفاوضات إحياء الاتفاق النووي تمثل السبب الرئيس الذي يدفع إيران إلى الانفتاح على أي محاولة سعودية في اتجاه التفاهم معها. وتعطي كل مراكز القوى في إيران، بما فيها الحرس الثوري، أهمية قصوى لرفع العقوبات الصارمة وغير المسبوقة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، وشملت كل القطاعات الاقتصادية، خصوصاً قطاع النفط والبتروكيماويات، كما عزلتها عن النظام المالي العالمي، حيث غدت كل أشكال التعامل الاقتصادي معها غير ممكنة من الناحية العملية. لقد ألحقت العقوبات الاقتصادية أضراراً بالغة بالاقتصاد الإيراني الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير النفط. وذكر الرئيس حسن روحاني أن إيران خسرت 150 مليار دولار بسبب هذه العقوبات، بعد أن انخفضت صادراتها المعروفة من النفط من نحو 2.8 مليون برميل عام 2018 إلى أقل من 300 ألف برميل عام 2020. وقد تزامنت العقوبات مع انتشار جائحة كورونا التي شلّت الاقتصاد الإيراني، وألحقت به أضراراً بالغة، فانهيار سعر صرف العملة، وارتفعت نسب البطالة، وازداد الفقر على نطاق واسع. كما ألحقت العقوبات أضراراً كبيرة باقتصاد الحرس الثوري الذي صنّفه الرئيس ترامب في نيسان/ أبريل 2019 باعتباره منظمة إرهابية. ويعتمد الحرس بالأساس على تجارة النفط، ليحصل على تمويله الخاص من خارج ميزانية الحكومة. لهذه الأسباب، تأمل إيران في أن تقنع السعودية بالأخذ بموقفاً سلبياً من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، وحتى دعم مفاوضات فيينا، إذا أمكن. والواقع أن إيران تحاول، منذ عام 2015، أن تكزس

مراجعة العلاقات مع السعودية المتغيرين الرئيسيين اللذين دفعا الرياض إلى إعادة النظر في جملة من مواقفها على مستوى سياستها الخارجية، ومنها قرار الدخول في حوار مع إيران لتهدئة التوتر معها. وكانت إدارة الرئيس بايدن وضعت إنهاء الحرب في اليمن وإحياء الاتفاق النووي مع إيران على رأس سلم أولوياتها في المنطقة، كما أعلنت عن مراجعة علاقاتها مع السعودية التي أخذت طابعاً شخصياً خلال رئاسة ترامب. وبناء عليه، أعلن بايدن مطلع شباط/ فبراير 2021 قراراً يقضي بـ«إنهاء كل أشكال الدور الأميركي للعمليات الهجومية للحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة» لكل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، وسعي إدارته إلى إيجاد حل دبلوماسي للصراع المستمر منذ ست سنوات، والذي قال إنه «خلق كارثة إنسانية واستراتيجية». وكانت إدارة بايدن أعلنت سابقاً تعليق صفقات الأسلحة للميلدين الخليجيين ومراجعتها، والتي كانت أقرتها إدارة ترامب.

وعلى الرغم من أن قرار بايدن حول الدور الأميركي في حرب اليمن تضمن استثناءاتٍ تتعلق بحماية أمن السعودية من الهجمات الصاروخية، وضربات الطائرات المسيّرة، وتهديدات أخرى من الفصائل التي تسلحها إيران في دول عدة، فإن ذلك لم يؤد إلى تراجع الهجمات التي يشنها الحوثيون (ومليشيات عراقية تانمر بامر طهران) انطلاقاً من الأراضي اليمنية (والعراقية) ضد السعودية، وشملت منشآت حيوية عديدة في مجال صناعة النفط والبتروكيماويات، أهمها الهجوم الذي استهدف منشاتي بقيق وخرивس في أيلول/ سبتمبر 2019، ولم تلق السعودية حينها الدعم الذي كانت تتوقعه من الولايات المتحدة.

ومع تراجع الدعم الأميركي للسعودية في حرب اليمن، أخذت الحرب نفسها تمثل استنزافاً كبيراً للمملكة من الناحيتين، المادية والسياسية، في ضوء الكارثة الإنسانية التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأسوأ في العالم. وتذهب تقديرات إلى أن السعودية تكبدت ما يزيد على مائة مليار دولار حتى الآن بسبب حرب اليمن، في وقت تظل فيه أسعار النفط منخفضة نسبياً، نظراً إلى ضعف الطلب العالمي بسبب استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد

رغبة أميركية

تعدّ الخطوة السعودية في اتجاه إيران استجابة لرغبة أميركية في خفض حدة التوتر بين البلدين، والتي تعد مركزية في سياسة واشنطن التي تسعى إلى تقليل أخطائها في المنطقة من خلال خفض التوتر فيها عبر تحسين العلاقات السعودية الإيرانية، وإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، حتى تتمكن واشنطن من التركيز على التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي حدتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنها تتمثل بالصين وروسيا، إضافة إلى قضيتي التغير المناخي وانتشار الأوبئة وغيرها.